مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

جائحة COVID-19 وتأثيرها على التجارة الدولية

أ.م.د ميامي صلال صاحب علي سليم عبد الحسين
جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

المستخلص:

تعد التجارة الدولية العنصر الأساسي في الاقتصاد العالمي والتي تعبر بصورتها العمومية عن جميع أوجه النشاط الاقتصادي ، بالتالي تعتبر المحرك الاساسي لنمو الاقتصادي وهي مصدر الربح في نظر أغلب دول العالم ، وبعد تفشي جائحة COVID-19 ، شلت حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة بين الصادرات والواردات مما شكل صدمة عرض وطلب وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، وجعل الاقتصاد العالمي بجروح خطيرة وعواقب وخيمة تؤثر على جميع المجتمعات والأفراد. حيث تنتشر الجائحة بسرعة عبر الحدود ، مما سبب أزمة صحية عالمية وصدمة اقتصادية عالمية أصابت الفئات الأكثر ضعفاً. سبب ظهور الجائحة الناشئة عن البيئة الطبيعية الى شل مجتمعاتنا واقتصاداتنا ، وعرقلة جهود التطور الاقتصادي العالمية المبذولة وشل حركة التجارة العالمية، بعدها ارتفعت الصادرات والواردات السلعية لمجموعة العشرين بنسبة 0.9٪ و 0.4٪ في الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بالربع السابق. ومن المتوقع أن تتراوح معدلات النمو بين (5.0% 3.9%) للاقتصادات المتقدمة و (6.6% 4.9%) للاقتصادات الناشئة و(4.0% 4.8%) للاقتصادات النامية في عام 2022 على التوالي.

Abstract:

International trade is the key element of the world economy and generally reflects all aspects of economic activity, It is therefore the main driver of economic growth and a source of profit for most of the world's countries, After the outbreak of the COVID-19 pandemic, the movement of goods and services between countries between exports and imports was paralysed, shocking supply and demand and falling GDP. Making the world economy seriously injured and with serious consequences affecting all societies and individuals, The pandemic is spreading rapidly across borders, causing a global health crisis and a global economic shock to the most vulnerable. The emergence of the natural environment pandemic has paralysed our societies and economies, hampered global economic development efforts and paralysed global trade, After that, exports and imports of goods of the G20 rose by 0 .9% and 0 .4% in the third quarter of 2021 compared with the previous quarter. Growth rates are expected to range from (5.0% 3.9%) for advanced economies to (6.6% 4.9%) for emerging economies and (4.0% 4.8%) for developing economies in 2022 respectively.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

المقدمـــــة:

بدأت جائحة COVID-19 كصدمة عرض ويعود ذلك لآن العالم غدى أكثر ترابطا في العقود الأخيرة بعد أن أصبح الانتاج من السلع في العالم يتم كجزء من سلاسل القيمة العالمية Global Value Chains والتي تعني مثلا صناعة السيارة أو الموبايل، يتم من أجزاء مصنعة في أكثر من دولة من العالم، ومن ثم يتم التجميع لها في الدولة الأخيرة، وأدى ظهور ومن ثم تفشي الجائحة الى إغلاق المصانع بدأ في الصين وإجزاء من أسيا الى انقطاع في سلسلة التوريد والمخاوف بشأن تضاؤل المخزونات، ومع أنتشار الجائحة من أسيا الى أوربا تحولت الأزمة من مخاوف العرض الى مخاوف الطلب عندما تم تطبيق التدابير لاحتواء أنتشار الجائحة (الابتعاد الاجتماعي، قيود السفر، الغاء الاحداث الرياضية، إغلاق المحلات التجارية والمطاعم، والزامية إجراءات الحجر الصحي) والتي تمنع جميع أشكال النشاط الاقتصادي من العمل. هذا التوقف افرز العديد من الاثار الاقتصادية قصيرة ومتوسطة المدى فضلًا عن الآثار طويلة المدى التي يسودها اللايقين والغموض، حيث توجد درجة كبيرة من عدم اليقين في الوقت الراهن حول مدى حقوة هذه الآثار وطول مدتها ، فالتوقعات قد ظلت تتغير من شهر إلى آخر، تمثلت هذه الآثار بانكماش الاقتصاد العالمي وتراجع معدلات النمو وتراجع كبير في حركة التجارة الدولية ونقل البضائع بسبب العزلة العالمية وتحفظ التحركات البينية بين الدول، هذه الازمة تختلف عن سابقاتها كونها سببت صدمات مزدوجة في العرض والطلب محلياً ودولياً. فالكثير من التوقعات تشير الى فقدان ثلث التجارة الدولية في العالم نهاية عام 2020. جائحة COVID-19 كشفت مدى الخلل في التوازن العالمي، و ضعف آليات المواجهة لمثل هذه الأزمات، لا سيما وأنها وضعت البلدان أمام خيارين، أما عرقلة النشاط الاقتصادي بتفعيل تدابير وإجراءات محاصرة الفيروس لحماية صحة البشر، أو المحافظة على الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو وعدم الاهتمام بصحة البشر، ما أجبر الدول على تنفيذ سياسات وتحمل المزيد من التكاليف لإيجاد التوليفة الأنسب التي تضمن الموازنة بين كلا الخيارين.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث نتيجة لما ترتب على تفشي جائحة COVID-19 من حدوث مجموعة من الصدمات الاقتصادية والتجارية على الصعيد العالمي وانعكاس ذلك على جانبي العرض والطلب مع تدني حجم التجارة العالمية للمجموعات الدولية وعلى الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما مثل

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

البدء في مرحلة جديدة من الترتيبات التجارية الجديدة بين الشركاء الرئيسين من أجل تلافي الخسائر المالية الكبيرة التي أصابت الشركات العالمية.

مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث حول كيفية التعامل مع التجارة الدولية بين الشركاء التجاريين الرئيسين مع عما يحدث من تأثيرات الجائحة على العرض والطلب في التجارة العالمية ، وعلى الأمدين القصير والمتوسط.

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية رئيسة مفادها :-

(ان أي صدمة في العرض او الطلب العالميين تنتج عن الجائحة تؤثر في الاقتصاد العالمي من خلال أحدى قنوات التأثير المتبادل - التجارة الدولية - عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص السلع الوسيطة) ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسة فرضيتان ساندة :

- هناك أثر سلبي وكبير لجائحة COVID-19 على التجارة الدولية في المدى القصير.
- هناك أثر ايجابي لجائحة COVID-19 على التجارة الدولية في المدى المتوسط بحدوث انتعاش اقتصادي بطيء نتيجة بروز أنماط جديدة للتجارة الدولية وتغير مواقع بعض الدول في التوازنات الاقتصادية.

هدف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف التالية :

1- بيان معرفة وأهمية التجارة العالمية.
2- الاطلاع على التوقعات العالمية بخصوص هيكل التجارة العالمية الصادرات والواردات منها (المعادن السلع الزراعية والسلع الصناعية في ظل تداعيات COVID-19).
3- تسليط الضوء على مدى الأثار الايجابية والسلبية على تأثيرات الجائحة لأمدين القصير والمتوسط.

أسلوب البحث : يستخدم الطريقة الاستنباطية من خلال طرح الملامح العامة للتجارة العالمية وتأثيرات جائحة COVID-19، عليها. ومن ثم التوصل الى جوانب خاصة مع الاستعانة بالطرق التحليلية الوصفية بعد استعراض الملامح التقليدية والجديدة لتلك التجارة.

هيكلية البحث : لغرض تحقيق هدف البحث تم تقسيمه كما يأتي :

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

المحور الأول: التجارة الدولية – تأطير نظري

أولًا: مفهوم التجارة الدولية.
ثانيًا: التجارة الدولية في العصر الحديث.
ثالثًا: أهمية وأهداف التجارة الدولية .
رابعًا: مناهج التجارة الدولية (الظواهر التي لم تستطع النظريات تفسيرها).
خامسًا: مقومات نجاح التجارة الدولية.
سادسًا: علاقة العولمة بالتجارة الدولية.

المحور الثاني : واقع التجارة الدولية الجديدة في ظل جائحة COVID-19

أولاً: أثر جائحة COVID-19 على عولمة التجارة الدولية. ثانيًا: أثر جائحة COVID-19 على العرض والطلب. ثالثًا: التجارة الدولية على الامد القصير والمتوسط.

المحور الأول: التجارة الدولية – تأطير نظري

تقوم حركة التبادل التجاري الدولي ضمن نظام العلاقات التبادلية الدولية والذي يتصف بالشمولية، ويطلق عليه مصطلح العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تعبر بصورتها العمومية عن جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يتم بين الدول التي تخضع لأنظمة سياسية واجتماعية وثقافية تختلف عن بعضها البعض. ويرى العديد من الاقتصاديين ان التجارة الدولية هي المحرك الاساسي لنمو الاقتصادي وهي مصدر الربح في نظرهم، وان نشاط التجارة الدولية هو محمصة لمختلف الانشطة الاقتصادية فهو يؤثر ويتأثر بها وهو المرآة التي تعكس كافة الانشطة الاقتصادية. (i)

أولًا: مفهوم التجارة الدولية

التجارة الدولية هي الجزء المكون الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية والشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورًا لهذه العلاقات هذا ما أعطاها عدة تعاريف وفوارق بينها وبين التجارة الداخلية نذكرها فيما يلي :-

- التجارة الدولية (International Trade): هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة ، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان.

- التجارة الخارجية (Foreign Trade): هي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى. (ii)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

ثانيًا: التجارة الدولية في العصر الحديث

هكذا بدأت التجارة بسيطة بدائية في العصور الأولي، غير أنها ازدهرت بسرعة فائقة عند ظهور طبقة الأثرياء الذين امتلكوا السفن الضخمة ثم تطوير وراجت أكثر في العصر الوسيط علي اثر اكتشاف الآلة حتي اطل العصر الحديث علي البشرية وبأطلال الألفية الثالثة التي شهدت فيها الانسانية تطوره في كل مناحي الحياة. ([iii])

وبالتالي يمكن القول أن التجارة الدولية مرت بعدة مراحل نذكرها فيما يلي ([iv]) :

* **المرحلة الأولى (1488-1763):** ظهرت هذه المرحلة أثناء الاكتشافات الجغرافية وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين كذلك فتح الطريق التجاري نحو الهند كل هذا لعب دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.
* **المرحلة الثانية (1763-1883):** في الجزء الثاني من القرن 18 كانت إنجلترا مركز الاقتصاد العالمي إذ شهد إنتاجها وفرة مما فتح لها مجالا لتصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات مما سمح بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ.
* **المرحلة الثالثة (1883-1980):** مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات ظهرت هذه المرحلة إذا تميزت بسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.
* **المرحلة الرابعة (1980 إلى يومنا هذا):** تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات المتعددة الجنسيات أيضًا بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي ، ظهور ما يسمى بالعولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة أنواع السلع التي يتم تصديرها وأيضا ما يترتب من آثار سلبية على البيئة.

ثالثًا: أهمية وأهداف التجارة الدولية

يمكن إيجاز **أهمية** التجارة الدولية بما يلي:- ([v])

1- تعطي التجارة الدولية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوافر لديها؛ ذلك لأن ظروفها المناخية وإمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، ومع فرض إمكانية الدولة إنتاجها فإنها تنتجها بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها.
2- تعد التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصاداتها؛ بسبب أن التجارة الدولية تعطي هذه الدول الفرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية، والاقتراض الدولي.
3- تساعد التجارة الدولية على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلاد من خلال الصادرات والواردات.
4- تعتبر التجارة الدولية أيضًا - أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلدان، خاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

أما فيما يخص **الأهداف** التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الدولية في الآتي ([vi])

1- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح.
2- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما.
3- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.
4- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
5- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.
6- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.

رابعًا: مناهج التجارة الدولية (الظواهر التي لم تستطع النظريات تفسيرها) .

على الرغم من المحاولات التي قامت بها النظريات التي تعرضنا إليها في تفسير التجارة الخارجية، الا أن الواقع مخالف لما توصلت إليه هذه النظريات، حيث أن جانبا كبيرا من التجارة الدولية يتم بين الدول الصناعية والتي تتميز بتشابه ظروفها، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة منها تتمثل في تصدير واستيراد المنتجات المتشابهة، وفي هذا الاطار فانه قد ظهرت عدة محاولات من أجل تقديم تفسير أكثر ملاءمة للتجارة الدولية فقد اتخذت هذه المحاولات اتجاهين رئيسين، الأول يهدف إلى هدم نموذج 'هكشر" و" أولين ، وايجاد نموذج أكثر قبولا وعمومية لتفسير الأوضاع القائمة، أما الاتجاه الثاني فيرى ضرورة تطوير نظرية" المزايا النسبية" و" نسب عوامل الانتاج " حتى يمكنها من معالجة ما ظهر من مشكلات، وفيما يلي نستعرض أهم المحاولات التي جاءت في الاتجاهين معًا. ([vii])

الاتجاه الأول:

ويضم ثلاث مناهج هما : منهج قابلية كثافة دوال الانتاج للإنعاش وهيكل الحماية التجارية، نظرية ليندر. وهذه المناهج الثلاثة تتنافس فيما بينها على دحض نموذج "هكشر" و"أولين" وتقديم بدائل نظرية وتطبيقية وشرح تفسير أنماط وتكوين التجارة الدولية وبشكل خاص فيي المنتجات الصناعية.

الاتجاه الثاني:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

ويضم اربع مناهج هما: نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة و نظرية "اقتصاديات الحجم و نظرية" الفجوة التكنولوجية"، نظرية "دورة حياة المنتوج ، وهذه النظريات الثلاثة تهتم في المقام الأول بإعادة تكوين وصياغة نظرية هكشر - أولين بالصورة التي تؤهلها إلى تقديم تفسير وتحليل أفضل وأكثر واقعية يمكن من تغطية الظواهر الاقتصادية التي تؤثر - بجانب عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج - على هيكل التجارة الدولية، مثل عوامل التطور التكنولوجي، واقتصاديات الحجم، ورأس المال البشري، ومشاكل التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث. (viii)

خامسًا: مقومات نجاح التجارة الدولية

من أهم مقومات النجاح هو هيكل التجارة الدولية بما يتضمن من صادرات و واردات، وبذلك تعتبر التجارة الدولية إحدى القطاعات الاقتصادية الهامة، وخاصة في الدول النامية من خلال دورها الإيجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي، وإحداث التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وتوفير السلع الاستهلاكية والإنتاجية الضرورية، ومنذ أقدم العصور مارست الأمم التبادل التجاري، ولكن بكميات قليلة، وكانت مقتصرة على أنواع معينة من السلع نظرا لظروف الإنتاج، والنقل والمواصلات في تلك العصور، إلا إن التبادل التجاري توسع كثيرة، وتطور نوعية بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا، وفي هذه الأيام يصعب تصور دولة معينة تعيش في عزلة عن العالم الخارجي دون علاقات تجارية خارجية. وحيث إن التجارة الدولية تسمح بسد العجز الذي تعاني منه بعض الدول في محدودية مواردها الطبيعية والبشرية، حيث الصادرات والمستوردات من السلع الرأسمالية لها أثرا واضحا في دفع عجلة الاقتصاد، كون هذه السلع في المحرك الأساسي للتكوين الرأسمالي (الاستثمار، وذلك لتأثيرها الإيجابي في العملية الإنتاجية، ومن الأمثلة على ذلك دول شرق آسيا التي تتميز بالانفتاح تجاه العالم الخارجي، حيث إن تجارة تلك الدول لها تأثيره إيجابية على التكوين الرأسمالي، وذلك نتيجة للمستوردات من السلع الرأسمالية، وتؤكد المدرسة الكلاسيكية الحديثة إن سبب قيام التجارة الخارجية يعود إلى اختلاف وفرة عناصر الإنتاج، وذلك بسبب الميزة النسبية من دولة لأخرى، حيث تتخصص كل دولة بإنتاج السلع كثيفة العنصر الوفير بها، وبعد ذلك تعمل على تصديرها، وبذلك تعمل التجارة الخارجية على تعظيم الإنتاج محلية ودولية، ومن ثم زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي لتلك الدول. (ix)

سادسًا: علاقة العولمة بالتجارة الدولية

تهدف العولمة بشكل عام إلى إدماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية السوق وخضوع العالم

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

لقوى السوق العالمية في ظل انحسار سيادة الدولة بخضوعها إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وسيطرة الشركات الرأسمالية الكبرى. فبينما تشكل الدولة العنصر الأساسي في مفهوم الاقتصاد الدولي تشكل الشركات الرأسمالية متعددة الجنسيات الركن الأساس لوسائل العولمة وتقوم الشركات المالية العابرة للقارات(المصارف وبيوت المال وشركات التامين) والتي توجد فيها استثمارات غير مباشرة أو توصيفات في العديد من البلدان بدور المراقب الذي يؤمن التزام الدول المضيفة لهذه الاستثمارات بمعايير أداء خاصة بسياساتها الاقتصادية واذا لم يتم الالتزام بهذه المعايير هجرت هذه الاستثمارات والتوصيفات ذلك البلد وتركته تحت رحمة انخفاض أسعار العملات وأسعار الأسهم والسندات وانخفاض احتياطاتها من العملات الأجنبية وبالتالي تدهور شامل لقطاعاتها الاقتصادية. (x)

وتشير العولمة إجمالًا من المنظور الاقتصادي إلى: (xi)

* التنقل الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
* رفع الرسوم الجمركية وتجاوز الحدود الوطنية من خلال تسهيل عبور السلع والخدمات ورؤوس لأموال وزيادة المنافسة الدولية واشتدادها، وتخلي الدول الوطنية عن أداء دور المحامي للاقتصادات الوطنية.
* تقلص سيادة الدول فالحكومات لم تعد لها أي سلطة على سير الأسواق وقرارات الشركات المتعددة الجنسيات.

المحور الثاني: واقع التجارة الدولية الجديدة في ظل جائحة COVID-19

لقد أصابت جائحة COVID-19 الاقتصاد العالمي بجروح خطيرة وعواقب وخيمة تؤثر على جميع المجتمعات والأفراد. حيث ينتشر الفيروس بسرعة عبر الحدود، على طول الشرايين الرئيسية للاقتصاد العالمي، وقد استفاد انتشار الفيروس من الترابط الكامن والتي تعتبر من نقاط ضعف العولمة، مما سبب أزمة صحية عالمية وصدمة اقتصادية عالمية أصابت الفئات الأكثر ضعفاً. سببت جائحة COVID-19 الناشئة عن البيئة الطبيعية الى شل مجتمعاتنا واقتصاداتنا، وعرقلة جهود التطور الاقتصادي العالمية المبذولة وشل حركة التجارة العالمية.

أولاً: أثر جائحة COVID-19 على عولمة التجارة الدولية

أدى الترابط العالمي والاعتمادية المتبادلة في السلع والخدمات ورأس المال والأشخاص والبيانات والأفكار، إلى تحقيق فوائد لا يمكن إنكارها. لكن مخاطر هذه الاعتمادية دخلت حيز الوعي العام بشكل كامل خلال هذه الجائحة. بالنسبة للمستهلكين في الولايات المتحدة، جاءت أول علامة مرئية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

عندما أدى إغلاق المصانع في الصين إلى تأخير في قيام شركة "أبل" بتسليم الهواتف المحمولة "آيفون"، واستمر ذلك بينما أبلغت شركات أخرى عن حدوث انقطاعات في إنتاجها. وعندما انتشر الوباء في الولايات المتحدة، ادرك الأميركيون أن 72% من المرافق التي تنتج المكونات الصيدلانية للاستهلاك الأميركي تقع في الخارج -معظمها في دول الاتحاد الأوروبي والهند والصين. ويقال إن الحصة تصل إلى ارتفاع يقترب من 97% في صناعة المضادات الحيوية. وبعد ذلك، لم تتوقف الدول الليبرالية المنخرطة عالمياً، مثل فرنسا وألمانيا، عند إغلاق حدودها أمام المسافرين فحسب، بل ومنعت تصدير أقنعة الوجه، حتى إلى الدول الصديقة. (رفعت الحظر منذ ذلك الحين، لكن الصدمة ما تزال موجودة). وعندما تحارب كل دولة فجأة من أجل نفسها، تبدو فكرة الاعتماد الدولي المتبادل جديرة بإعادة التفكير. لكن هذه لن تكون نهاية العولمة. بدلاً من ذلك، من المرجح أن يرى العالم نسخة مختلفة وأكثر محدودية من التكامل العالمي من تلك التي عرفناها على مدى العقود الثلاثة الماضية. وما تزال ملامحها بالكاد ملحوظة، لكنها تظل مرئية مع ذلك. (xii)

في النهاية ممكن القول، أن جائحة COVID-19 ربما تؤشر على نقطة النهاية لحقبة ما بعد الحرب الباردة. لقد ذهب بريق التكامل الدولي المتواصل. ومع ذلك، سيكون من الخطأ أن نستبدل العولمة بنفس النوع من الانعزالية والحمائية اللذين كانا سببًا في انعزال دول وتخلفها اقتصاديًا وبالمقابل تركز الصناعة والتجارة في دول أخرى. وستكون طبيعة المرحلة التالية للعولمة هو نمط أكثر انتقائية من المشاركة والترابط عبر الحدود بعد الوباء، الذي سيكون محور مناقشات السياسية في الأعوام المقبلة.

ثانيًا: أثر جائحة COVID-19 على العرض والطلب

أ - تأثير جائحة COVID-19 على الطلب العالمي:

تضرر الاقتصاد العالمي وتدفقات التجارة العالمية بشدة من جائحة COVID-19، أذ كان الانهيار التجاري في الربع الثاني من عام 2020 أكثر حدة مما كان عليه خلال فترة الأزمة العالمية في عام 2009. ومع ذلك، بالنظر إلى الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان خلال جائحة COVID-19 يبدو الانكماش التجاري النسبي معتدلاً مقارنة بالأزمة العالمية. وخلال الأزمة العالمية، تقلص الحجم المجمع للناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 5٪، والحجم المجمع لواردات السلع والخدمات بنسبة 17٪ من الذروة إلى القاع كما في **الشكل (1)**. كانت الأرقام المقابلة لجائحة COVID-19 12% و 20% على التوالي. كما

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

تعافت التجارة بسرعة منذ أدنى مستوى لها في الربع الثاني من عام 2020. عادت مستويات ما قبل الجائحة تقريبًا بحلول نهاية العام. ([xiii])

لإلقاء الضوء على العوامل المحتملة التي قد تقيس هذا التطور، قام الباحثون بدراسة دور عوامل الطلب في انهيار التجارة والأزمة العالمية لجائحة COVID-19، أذ تسبب COVID-19 في صدمة للتجارة من جانبي العرض والطلب، ولكن تم تسليط الضوء على أهمية عوامل الطلب، تشمل عوامل الطلب: ([xiv])

- مرونة الطلب على الواردات.
- وهيكل تغييرات الإنفاق.
- ودور طلب قطاع الخدمات.

يستند التحليل إلى الانحدار التقليدي للواردات، حيث يتم تفسير التغيير في حجم واردات السلع والخدمات من خلال مقياس للطلب المعدل حسب كثافة الواردات وأسعار الاستيراد. مقياس الطلب المعدل حسب كثافة الاستيراد الذي يأخذ في الاعتبار الحصة المتغيرة للواردات في مكونات الطلب المختلفة، وبالتالي يتتبع تطورات الطلب على الواردات بشكل أكثر دقة من الناتج المحلي الإجمالي. يقدر انحدار الواردات في 40 من الاقتصادات المتقدمة والناشئة باستخدام بيانات ربع سنوية من الربع الأول من عام 1995 إلى الربع الرابع من عام 2020. يتم تطبيق نتائج التقدير لفحص ومقارنة الانهيارات التجارية ومتابعة عمليات الاسترداد في عامي 2009 و 2020، مع التركيز على دور تغيرات الإنفاق في شرح التطورات التجارية خلال الأزمات. لمراعاة دور طلب قطاع الخدمات في الانهيار التجاري، يتم إنشاء مقياس جديد للطلب معدل كثافة الواردات بطريقة مماثلة للطلب من قطاعات الإنتاج الرئيسية (الزراعة والصناعة بخلاف التصنيع والبناء والخدمات). ([xv])

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

الشكل (1) التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الفصلي والواردات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (%)

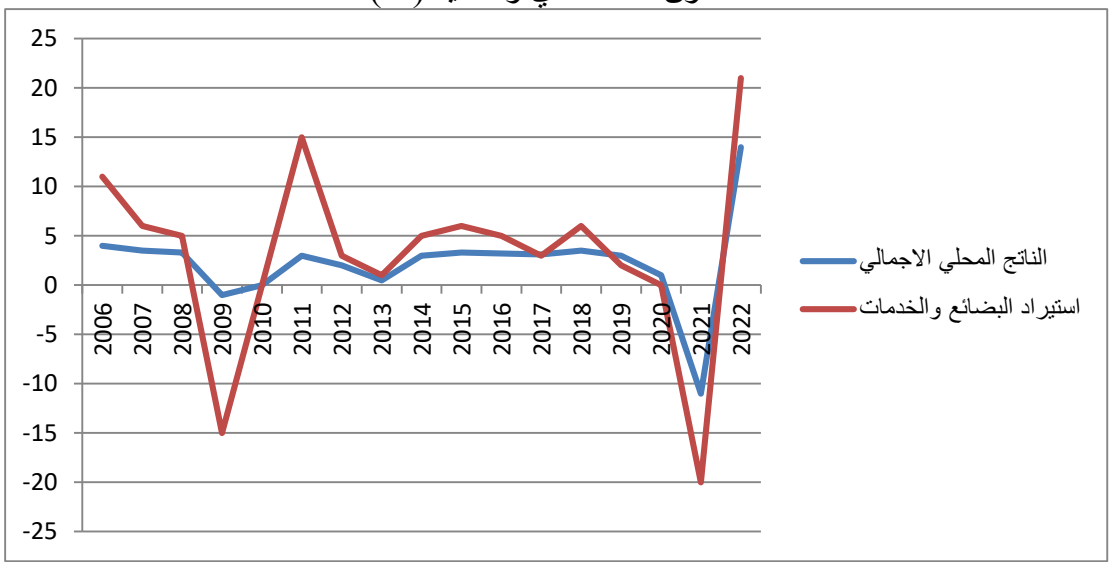

المصدر: تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED، 2022، ص 24.

كما أن انتشار الجائحة في أكثر الدول العالمية ساهم في تأثر كبيرًا على النمو الاقتصادي بداية من الصين التي تحتل مكانة اقتصادية مرموقة باعتبارها ثاني قوة اقتصادية عالميًا والمهيمنة على التجارة العالمية، ثم انتشر في كل من الولايات الامريكية واليابان والاتحاد الاوربي، حيث تبلغ مساهمتهم مجتمعين ما نسبته 55% من الناتج الاجمالي العالمي، وأكثر من 60% من إجمالي التصنيع العالمي، وما يقارب 50% من صادرات المواد المصنعة حول العامل. [xvi]

وبالتالي فإن أية صدمات خارجية تؤثر على الدول آنفة الذكر، تنعكس تداعياتها على سلاسل العرض في باقي دول العامل. حيث أن موجة الذعر المرافقة للوباء وروابط انتشار العدوى داخل الدولة الواحدة، وبين مختلف دول العالم التي تصيب القطاع العائلي – القطاع الاستهلاكي - وقطاع الاعمال والاستثمار تؤدي الى تباطؤ الطلب العالمي على مختلف السلع والمنتجات والخدمات، مثل النفط وخدمات السياحة والنقل الجوي، باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية ووسائل الكشف والادوية التي زاد الطلب عليها. [xvii]

وفي هذا السياق يُذكر أن سوق العمل العالمي تأثر تأثيرًا كبيرًا، أذ أشارت منظمة العمل الدولية الى أن التداعيات الاقتصادية للجائحة قد تتسبب في فقدان ما يصل الى 25 مليون وظيفة في العالم كون أن القوى العاملة تأثرت أولا في قطاعات السياحة و النقل، ثم جاءت القطاعات الاخرى لتتأثر

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

لاحقا بالتدابير الاحترازية التي أعلنتها مختلف حكومات الدول عبر العالم، والتي قضت قبل الحملات التجارية و الفضاءات التسويقية، علما بأن العاملين في هذه القطاعات غالبيتهم من العمالة المؤقتة والحرّة، واستندت توقعات المنظمة على ثلاث فرضيات، الاولى متفائلة تشير الى أن عدد العاطلين عن العمل بسبب تفشي الجائحة سيصل الى 3.5 مليون عاطل، في حين تشير الفرضية الثانية غير المتفائلة الى فقدان 7.24 مليون شخص وظائفهم في الفترة القادمة، أما الفرضية المعتدلة فتتوقع أن يصل عدد الوظائف المفقودة الى 13مليون وظيفة، والشكل (2) يوضح ذلك. ([xviii])

شكل (2) فرضيات عدد العاطلين عن العمل بسبب كورونا (مليون عاطل)

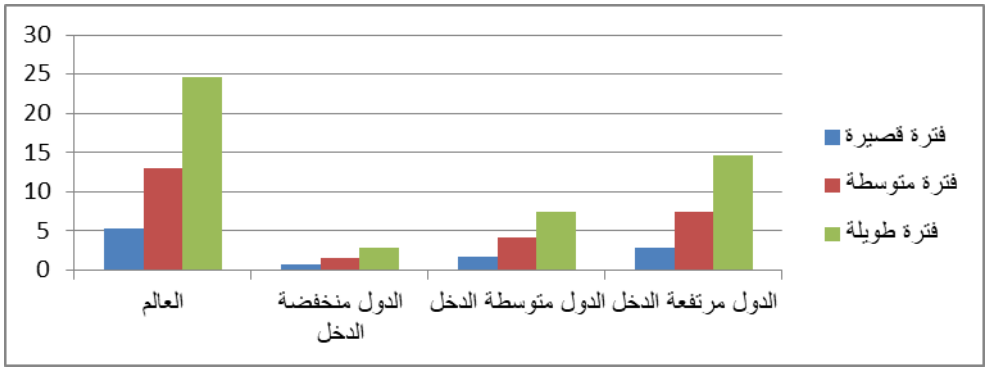

المصدر: تقرير منظمة العمل الدولية 2020 ، ص:25

ب - تأثير جائحة COVID-19 على العرض:

في العقود القليلة الماضية، أصبح التصنيع منظمًا في سلاسل القيمة العالمية (GVCs). فاعتمدت البلدان على شبكات الإنتاج لتوريد المواد الخام وكذلك المنتجات الوسيطة. على الرغم من تباطؤ توسع سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير بعد الأزمة المالية العالمية للفترة 2008-2009، إلا أنها استمرت في تشكيل جزء كبير من التجارة العالمية. إلى جانب ذلك، تبنت البلدان أيضًا قدرًا أكبر من التعاون التجاري الإقليمي، لا سيما في الاتحاد الأوروبي وجنوب شرق آسيا والأمريكيتين. حيث تطورت اتفاقيات التجارة بين الدول من 214 فقط في 2010 إلى 303 في 2020. تفاجا العالم بظهور جائحة COVID-19 وأدى عدم وجود أي أحكام في الاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة لمعالجة مثل هذه الأزمة إلى تطور الخوف الاقتصادي بحيث امتدت الازمة الصحية إلى قضايا تتعلق بالأمن القومي والأمن الغذائي والحاجة إلى الاستقلال الصناعي بين الدول في جميع أنحاء العالم. استجابت البلدان المتقدمة والناشئة مثل اليابان والهند والولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية وجمهورية كوريا بإجراءات سياسية فورية لتعزيز الإنتاج الوطني من خلال بناء القدرات المحلية في القطاعات الاستراتيجية وإعادة توطين جزء من

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

إنتاجهم. على سبيل المثال، بذلت الولايات المتحدة جهودًا كبيرة لتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد الصينية. فقد عرضت امريكا على الشركات حوافز ضريبية وإعانات لدعم إعادة التصنيع إلى البلد. وتقليل الاعتماد على الصين. فيما عرضت اليابان أيضًا إعانات لنقل الإنتاج خارج الصين، لدعم الإنتاج الصناعي أثناء الانقطاع المستمر في سلاسل التوريد الدولية .(xix)

استمرت التجارة الدولية في التوسع في مجموعة العشرين، كما في جدول (1) في الربع الثالث من عام 2021، حيث انتعشت الخدمات لكن نمو تجارة البضائع أدى إلى تباطؤ نمو تجارة البضائع لمجموعة العشرين من حيث القيمة، وشهد تباطؤًا ملحوظًا في الربع الثالث من عام 2021، على الرغم من بقاء المستويات عند مستوى قياسي مرتفع يعكس جزئيًا أسعار السلع القوية. أدى ارتفاع تكاليف الشحن والانتعاش في السفر إلى نمو أسرع في التجارة في الخدمات، مع اقتراب صادرات مجموعة العشرين من مستويات عام 2019 في الربع الثالث من عام 2021، استقرت التجارة الدولية للبضائع لمجموعة العشرين عند مستوى قياسي، بعد أربعة أرباع من النمو المستمر. ارتفعت الصادرات والواردات السلعية لمجموعة العشرين بنسبة 0.9% و 0.4% في الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بالربع السابق، كما تم قياسها بالقيمة الحالية المعدلة موسمياً بالدولار الأمريكي. ويمثل هذا تباطؤًا ملحوظًا مقارنة بالنصف الأول من العام، عندما أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى تعزيز قيمة السلع المتداولة. استمر الطلب المستدام على الإلكترونيات وأسعار الطاقة المرتفعة في لعب دور في الربع الثالث من عام 2021، في حين أثرت سلاسل توريد أشباه الموصلات المفرطة على التجارة في المركبات وقطع الغيار. و يُقدر النمو في صادرات وواردات الخدمات لمجموعة العشرين بنحو 5.1% و 5.8% في الربع الثالث من عام 2021 على التوالي، مقارنة بالربع السابق ومقاسًا بالدولار الأمريكي المعدل موسمياً، وتقارن التقديرات الأولية بالمعدلات الإبطاء البالغة 3.1% و 4.8%. سجلت في الربع الثاني للصادرات والواردات. مع ارتفاع تكاليف الشحن بنهاية الربع، استمرت قيمة تجارة خدمات النقل في الارتفاع في الربع الثالث، في حين عزز التحسن المؤقت في الوضع الصحي السفر، لا سيما في أوروبا. وكما في الشكل (3). (xx)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

الشكل (3) نسبة التغيير ربع سنوية في صادرات وواردت دول العشرين من 2017 وحتى 2021

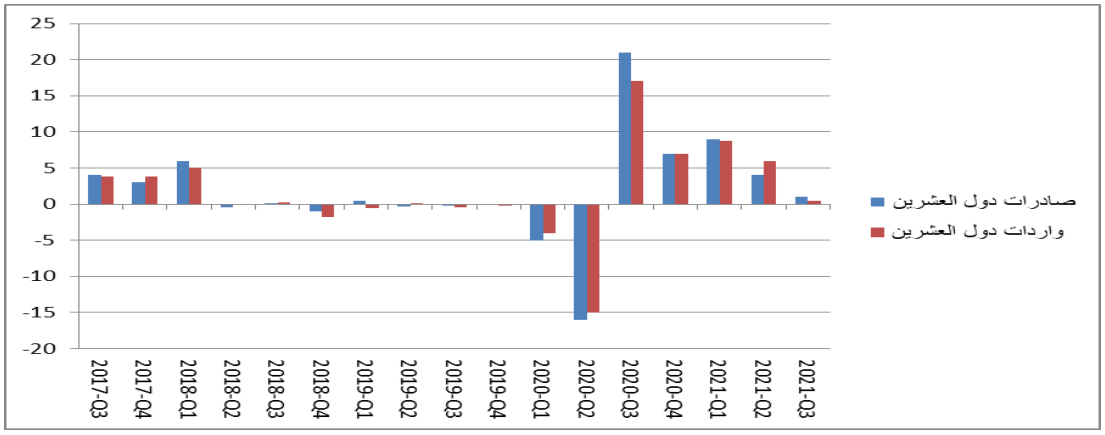

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021، ص16

جدول رقم (1) نسب التغييرات عن الربع السابق من الصادرات وواردات السلع لدول العالم

	Quarters	2019 Q4	2020 Q1	2020 Q2	2020 Q3	2020 Q4	2021 Q1	2021 Q2	2021 Q3
مجوعة العشرين	الصادرات	-0.7%	-5.0%	-16.3%	21.3%	7.5%	8.6%	4.3%	0.9%
	الواردات	-1.4%	-3.2%	-15.9%	17.1%	7.5%	8.4%	6.6%	0.4%
الارجنتين	الصادرات	8.5%	-12.3%	-12.6%	2.2%	-5.9%	38.9%	6.3%	13.7%
	الواردات	-9.9%	-3.2%	-16.7%	13.5%	25.8%	11.8%	4.0%	8.3%
استراليا	الصادرات	-6.9%	-5.7%	-2.7%	2.1%	12.0%	17.6%	10.3%	3.6%
	الواردات	0.5%	-8.0%	-2.9%	9.1%	9.4%	11.0%	1.0%	-5.5%
البرازيل	الصادرات	-3.1%	-6.1%	-1.3%	1.7%	1.2%	14.7%	29.8%	-7.1%
	الواردات	-7.4%	5.2%	-22.6%	-2.3%	26.9%	10.8%	13.7%	-1.5%
كندا	الصادرات	-1.8%	-5.0%	-26.9%	32.5%	5.2%	10.6%	4.7%	1.7%
	الواردات	-2.3%	-3.8%	-24.3%	31.9%	5.0%	3.4%	4.5%	0.4%
الصين	الصادرات	-2.0%	-12.0%	16.6%	7.8%	5.3%	18.6%	-2.5%	1.6%
	الواردات	0.5%	-3.6%	-1.3%	7.3%	2.6%	18.6%	10.9%	-6.2%
الاتحاد الأوربي	الصادرات	0.8%	-3.1%	-21.4%	27.9%	8.2%	4.3%	3.2%	-0.5%
	الواردات	-0.3%	-3.5%	-19.0%	23.8%	7.5%	5.5%	6.2%	0.4%
فرنسا	الصادرات	0.3%	-6.5%	-29.2%	35.3%	9.3%	3.0%	1.4%	1.0%
	الواردات	-0.5%	-7.5%	-20.8%	30.4%	4.0%	5.4%	3.3%	1.7%
المانيا	الصادرات	0.7%	-3.5%	-22.6%	28.0%	8.2%	4.3%	1.3%	-1.9%
	الواردات	0.0%	-1.9%	-16.4%	19.1%	7.6%	4.3%	6.3%	-2.2%
الهند	الصادرات	0.9%	-10.0%	-27.7%	44.1%	1.4%	13.2%	12.8%	7.0%

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

	الواردات	-3.3%	-3.1%	-45.6%	48.8%	20.2%	23.3%	-6.6%	20.0%
اندونيسيا	الصادرات	-1.1%	1.3%	-17.6%	13.2%	12.8%	12.4%	8.6%	6.5%
	الواردات	-2.2%	-7.2%	-18.4%	0.9%	10.5%	23.6%	9.3%	-2.2%
إيطاليا	الصادرات	2.2%	-5.7%	-26.6%	41.1%	8.4%	2.7%	4.0%	-1.5%
	الواردات	-1.9%	-5.7%	-23.0%	30.9%	8.6%	5.6%	6.8%	2.0%
اليابان	الصادرات	-2.7%	-3.6%	-20.8%	18.0%	14.8%	3.0%	2.0%	-0.3%
	الواردات	-4.7%	-5.7%	-5.4%	-3.9%	7.0%	9.8%	7.6%	3.9%
كوريا	الصادرات	-0.8%	1.2%	-19.3%	18.8%	7.3%	9.3%	2.1%	5.6%
	الواردات	-3.5%	-1.0%	-8.8%	4.8%	3.6%	13.4%	11.8%	4.6%
المكسيك	الصادرات	-3.4%	1.9%	-35.8%	50.7%	7.1%	1.0%	2.3%	-0.2%
	الواردات	-3.8%	-1.1%	-28.9%	19.3%	13.7%	12.8%	5.3%	4.4%
روسيا	الصادرات	-5.7%	-10.2%	-17.1%	8.4%	2.9%	13.8%	30.1%	12.2%
	الواردات	1.1%	-5.7%	-7.8%	5.5%	5.3%	12.8%	13.8%	-4.1%
السعودية	الصادرات	-3.5%	-13.2%	-36.2%	27.3%	2.1%	33.3%	12.3%	...
	الواردات	-4.0%	-6.1%	-8.7%	2.8%	7.1%	6.0%	-2.2%	...
جنوب افريقيا	الصادرات	-2.3%	4.6%	-32.3%	40.9%	14.1%	17.2%	21.0%	-15.3%
	الواردات	-5.4%	-6.7%	-27.6%	12.1%	20.8%	12.6%	12.6%	-2.7%
تركيا	الصادرات	0.6%	-4.7%	-24.9%	34.0%	11.2%	5.7%	7.9%	4.1%
	الواردات	5.1%	3.7%	-25.0%	34.7%	7.2%	1.7%	1.9%	7.5%
المملكة المتحدة	الصادرات	1.2%	-7.2%	-24.7%	21.8%	13.1%	-6.1%	12.7%	-4.5%
	الواردات	0.4%	-4.6%	-25.5%	27.3%	18.4%	-11.1%	11.6%	0.6%
الولايات المتحدة	الصادرات	-0.5%	-2.6%	-27.0%	23.0%	7.6%	6.3%	6.8%	1.0%
	الواردات	-3.1%	-2.0%	-14.1%	17.3%	5.9%	6.2%	4.2%	1.5%

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021 ، ص20.

ثالثًا: التجارة الدولية على الامد القصير والمتوسط

أ ـ التجارة الدولية على الامد القصير:

بلغت أحدث توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 15 ديسمبر 2021 وتستند إلى السيناريو الأساسي لتأثير COVID-19 على الاقتصاد العالمي. بعد انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 3.4% في عام 2020، سيرتفع إجمالي الناتج المحلي العالمي الحقيقي 5.6% في عام 2021 و 4.3% في عام 2022. ومن المتوقع أن تتراوح معدلات النمو بين 5.0% (3.9%

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

في 2022) الاقتصادات المتقدمة، و 6.6% (4.9%) للاقتصادات الناشئة. و 4.0% (4.8%) للدول النامية. لا يزال من المتوقع أن تنخفض معدلات النمو إلى حوالي 3% في عام 2026. ومن منظور ربع سنوي، تقلص الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي كل ربع عام 2020، حيث كان الربع الثاني هو الأسوأ بالنسبة للاقتصاد العالمي منذ عقود (-8.2%). يؤكد الباحثون أن الاقتصاد العالمي انتقل من التعافي إلى التوسع في عام 2021 وسط الاضطرابات المستمرة من جائحة COVID-19. أدى التوسع الاقتصادي غير المتكافئ إلى حدوث اختلالات في العرض والطلب، مما أدى إلى اضطرابات كبيرة في سلسلة التوريد وارتفاع التضخم. في عام 2022 ، ستجتاز الشركات انتقالات متعددة في الاقتصاد العالمي. وتشمل هذه الانتقال من الوباء إلى COVID-19 المستوطن، والتحول من تحفيز السياسة المالية إلى ضبط النفس، ورفع أسعار الفائدة وتشديد شروط الائتمان، وانتقال الطاقة المستهلكة من الهيدروكربونات إلى مصادر الطاقة المتجددة. وسط هذه التحولات، من المرجح أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي في عام 2022 مع اقتراب بعض الاقتصادات المهمة أو بلوغها التوظيف الكامل. ستستمر الصراعات الجيوسياسية، مثل تصعيد التوترات بين الولايات المتحدة والصين. وبشكل عام، يتقدم التوسع الاقتصادي العالمي بشكل غير متساو، حيث يتفاوت توزيع الوباء عبر دول العالم المختلفة. تنتقل الآثار المثبطة للفيروسات الإقليمية (الموجات اللاحقة) عالميًا من خلال العلاقات التجارية. مع السياسات المالية والنقدية التوسعية التي تدعم الطلب، فإن الآثار المترتبة على ذلك تتمثل في نقص العرض على نطاق واسع وتصاعد الأسعار (قراءات التضخم هي الأعلى منذ عقود في أجزاء كثيرة من العالم). بلغ معدل النمو المقدر الآن في الربع الأول من عام 2021 3.5%. في الربع الثاني من عام 2021، تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي قد نما بنسبة 11.7% ، وكان دافع النمو أكثر حيوية بالنسبة للاقتصادات المتقدمة (12.5%) من الاقتصادات الناشئة (10.5%). في الربع الثالث، انخفض معدل النمو إلى 4.6% عالميًا (4.3% و 5.2% على التوالي) وسيتراجع أكثر في الربع الرابع ، ليصل إلى 4.0٪ عالميًا (4.6% للاقتصادات المتقدمة و 3.2٪ للاقتصادات الناشئة)؛ من المتوقع أن يبلغ معدل النمو للربع الأول من عام 2022 4.2٪% وأن يكون أعلى في الدول المتقدمة (4.7%) منه في الاقتصادات الناشئة (3.5%)؛ اعتبارًا من الربع الثاني من عام 2022 ، يجب أن يبدأ النمو في الدول الناشئة باستمرار يتجاوز النمو في مجموعة الدول المتقدمة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

، وبالتالي من المحتمل أن يحدث اللحاق بمعدلات نمو الدول المتقدمة وكما مبين في الشكل (4). (xxi)

هناك نظرة مستقبلية إيجابية لكل من التصنيع العالمي والتجارة في الخدمات. أوامر التصدير الجديدة لمؤشر مديري المشتريات (المعدلة) من قبل منظمة IHS Markit (منظمة خاصة بالتوقع) هي مؤشر ممتاز للوضع في التجارة خلال الربع القادم. 50.0 نقطة هي قيمة معيارية بقيمة أعلى تشير إلى الانتعاش وأقل من مؤشر الانكماش. كانت قراءات طلبات الصادرات الجديدة المعدلة لمؤشر مديري المشتريات للصناعة التحويلية العالمية في نوفمبر 2021 أعلى من القيمة المعيارية البالغة 50.0 نقطة (51.37) للشهر الخامس عشر على التوالي مما يثبت الطبيعة المستدامة للتعافي ولا يزال يشير إلى موجب قصير. آفاق المدى للتجارة العالمية ؛ بالمقارنة مع قراءات تشرين الاول ، كانت أعلى بنسبة 0.76. كانت القيم لشهر تشرين الثاني حيث تشير إلى توقعات إيجابية قصيرة الأجل للصادرات في ثمانية من أكبر 10 اقتصادات ذات أعلى أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي (54.42) وكندا (53.65) واليابان (52.78) والهند (51.73) فوق المعدل العالمي)؛ كانت القيم أقل من 50.0 للمملكة المتحدة (49.00) والصين (49.85) ؛ سجلت روسيا نتيجة أعلى من 50.0 للمرة الأولى منذ 11 شهرًا. كان مؤشر مديري المشتريات للصناعة التحويلية العالمية في نوفمبر 2021 للتصنيع العالمي (50.60) والخدمات العالمية (51.44) أعلى من 50.0 نقطة (49.31)؛ ارتفع مؤشر مديري المشتريات للصناعة للخدمات العالمية على أساس شهري للمرة الثانية على التوالي. من المرجح أن تعكس قراءات مديري المشتريات لشهر تشرين الثاني تطور أزمة اوميكرون جزئيًا، ومن المرجح أن تعكس قراءات شهر ديسمبر فقط التحول في توقعات السوق. أثر COVID-19 على قطاع الخدمات إلى حد أكبر من التصنيع وخلق تحولًا في الطلب من الخدمات إلى تصنيع السلع، وهو أحد أهم الأسباب وراء الاضطراب الملحوظ في سلسلة التوريد وارتفاع مستويات الأسعار العالمية. اما فيما يخص توقعات الربع الرابع من عام 2021 وحسب أحدث تقديرات الاقتصاد الكلي من منظمات التوقع العالمية، وبيانات الربع الثاني لعام 2021 من أطلس التجارة العالمية (GTA) لحالات التقارير الشهرية، وعوامل استجابة COVID-19 المحدثة. يتوقع النموذج أن ترتفع القيمة الحقيقية للتجارة العالمية إلى 20.175 مليار دولار أمريكي في عام 2021 و 21.038 مليار دولار أمريكي في عام 2022. لذلك ، هناك توقع زيادة سنوية في القيمة الحقيقية للتجارة العالمية بنسبة 12.6% في عام 2021 (قبل ذلك ،

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

كانت + 8.5%) وبنسبة 4.3% في عام 2022. وهو يستوعب كلاً من الانتعاش في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالفعل في النصف الثاني من عام 2020 ودافع النمو القوي في الربع الثاني من عام 2021. تم الوصول إلى ذروة الانتعاش في 2021 ثم تم تخفيفها في الربعين الثالث والرابع من عام 2021 وستستمر تدريجيًا في الأرباع القادمة من عام 2022. (xxii) من الاشكال رقم (5) و (6) نستنتج ان توقعات حجم التجارة العالمية للبضائع إلى 15.2 مليار طن متري في عام 2021 و 15.8 مليار طن متري في عام 2022 (أعلى بكثير من توقعاتنا السابقة لعام 2020). ويشير إلى انتعاش في السنوات المقبلة مع معدلات نمو سنوية بلغت 8.7% في عام 2021 و 2.4% في عام 2022 (تعديل بنسبة + 2.1% و 2.0% على التوالي). ويرجع ذلك أساسًا إلى التدفقات العالمية الأفضل من المتوقع في الربعين الثاني والثالث - انتعاش أكثر قوة واستدامة. يبلغ معدل النمو السنوي المركب المتوقع لحجم التجارة العالمية 2.8٪ في 2021-30 و 2.7% فوق 2022-35 (زيادة بنسبة + 0.4% و + 0.5% على التوالي). للمقارنة ، بلغ متوسط معدل النمو السنوي المركب للأحجام 3.1٪ في 2005-19 ، و 5.5٪ مثير للإعجاب في 2005-08 في الفترة التي سبقت مباشرة الأزمة المالية العالمية 2007-2009. بلغ معدل النمو السنوي المركب للفترة 2011-19 2.3%. لذلك ، فإن معدلات النمو المتوقعة خلال الفترة 2021-2030 (5) أسرع بشكل ملحوظ من معدلات النمو في 2011-19 (المسار الأعلى للتجارة العالمية) التي سبقت الجائحة ولكنها أقل بكثير من معدلات النمو التي لوحظت في الأزمة المالية السابقة. يعتبر الانكماش المقدر في حجم التجارة العالمية في عام 2020 (-4.2%) أقل مما كان عليه في الأزمة المالية العالمية (-7.8%). من ناحية أخرى ، كان الانتعاش في عام 2021 أضعف (+ 8.7%) من التوسع بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2010 (+ 11.0%).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

الشكل (4) معدلات نمو التجارة للأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة العالمية

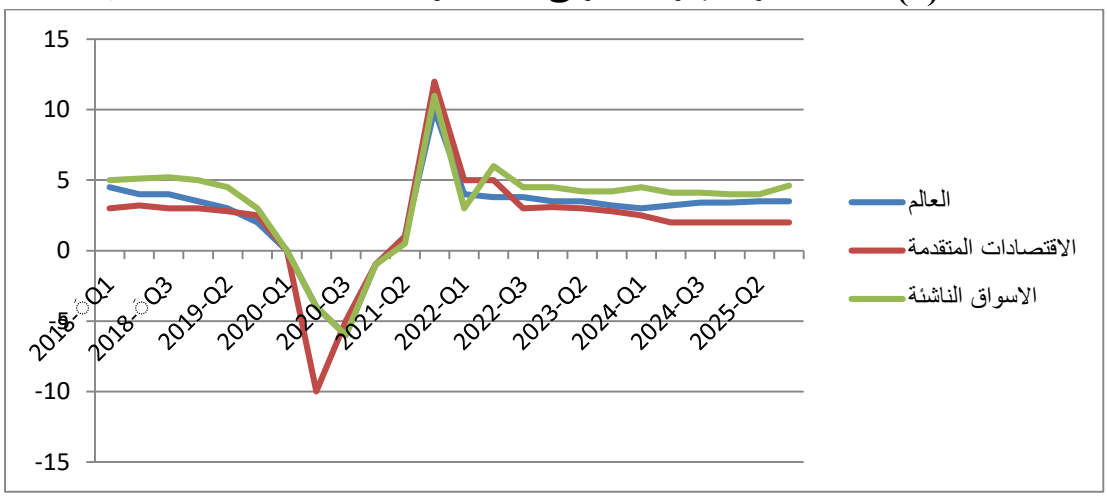

Source: Brodzicki, Tomasz, Global Trade Outlook 2022, IHS Markit Global Trade Atlas (GTA), 2022,p:2

الشكل (5) حجم التجارة الدولية الفعلية والمتوقعة من 2018 إلى 2035

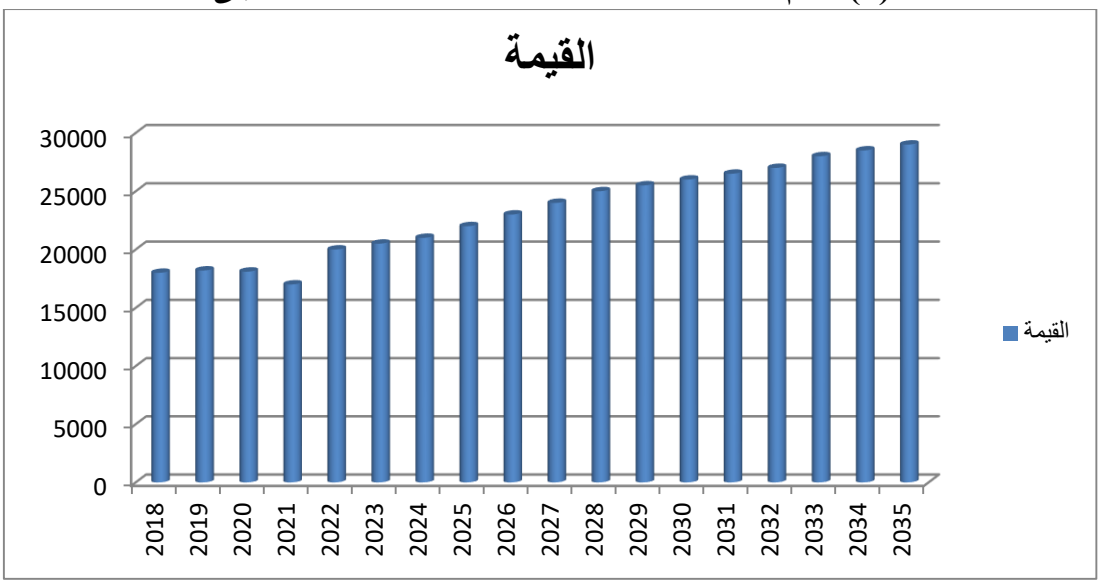

Source: Brodzicki, Tomasz, 2022, Global Trade Outlook 2022, IHS Markit Global Trade Atlas (GTA), p:3

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

الشكل (6) حجم وقيمة التجارة العالمية فعلية وتوقعات

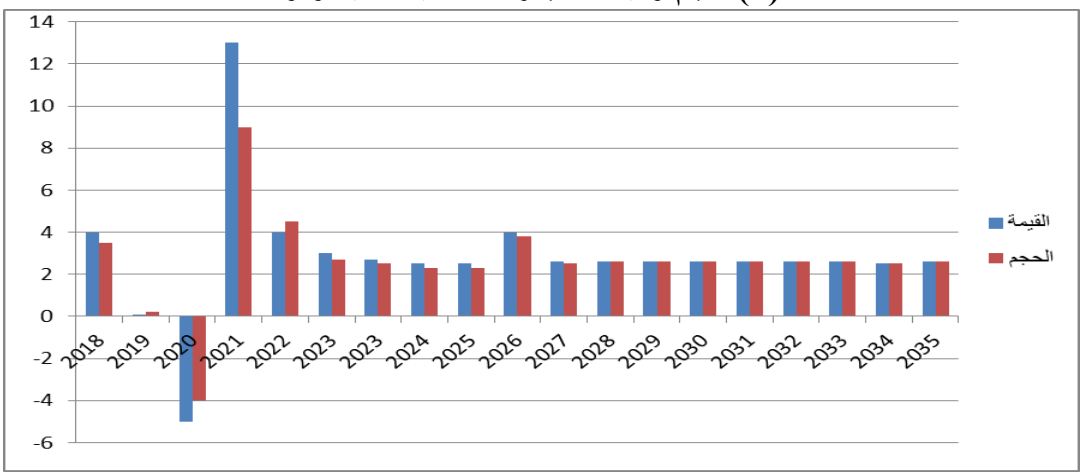

Source: Brodzicki, Tomasz, Global Trade Outlook 2022, IHS Markit Global Trade Atlas (GTA), 2022, p:3

بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يتراوح الانكماش المقدر في عام 2020 على مستوى العالم بين - 3.2% و- 3.5%. تشير التقديرات إلى أن النمو في عام 2021 يتراوح بين 5.3 في المائة و 6 % في حالة صندوق النقد الدولي. وتتراوح آفاق عام 2022 بين 4.1% من قبل منظمة التجارة العالمية و 4.9% من قبل صندوق النقد الدولي. يتراوح الانكماش المقدر في عام 2020 بين - 8.3% من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - 4.2% حسب تنبؤات GTAS لأحجام التجارة العالمية. تختلف تقديرات عام 2021 بين 8.3% للبنك الدولي (بما في ذلك تجارة الخدمات) عن توقعات منظمة التجارة العالمية بزيادة 10.80%. ويقدر النمو بنسبة 8.70% (وزيادة بنسبة 12.6% من حيث القيمة الحقيقية للتجارة). بالنسبة للتوقعات لعام 2022، تتوقع جميع المنظمات مستويات نمو أكثر اعتدالًا مقارنة بعام 2021 ، وتتراوح بين 4.4% (4.3% من حيث القيمة الحقيقية) من توقعات GTAS، و 4.7% من منظمة التجارة العالمية، و 6.0% من صندوق النقد الدولي، و 6.3 من العالم. وبشكل عام، فإن التقديرات متفائلة لعام 2021 وأكثر تحفظًا لعام 2022. ومن المرجح أن يتم تعديل التوقعات الإيجابية للغاية بشأن معدلات النمو في الأحجام لعام 2022 في الإصدارات القادمة من التوقعات وكما مبين في الجدول (2).

جدول (2) توقعات نمو التجارة العالمية والقيمة المضافة من مختلف المنظمات

مصدر التوقع	نمو القيمة المضافة			حجم التجارة العالمية		
	2020	2021	2022	2020	2021	2022
منظمة HIS markits	%3.4-	%5.6	%4.30	%4.2-	%8.7	%4.4
منظمة التجارة الدولية	%3.5-	%5.3	%4.1	%5.3-	%10.8	%4.7
صندوق النقد الدولي	%3.1-	%5.5	%4.9	%4.9-	%10.5	%6
البنك الدولي	%3.5-	%5.6	%4.3	%8.3-	%8.3	%6.3

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، 2021 ، ص64.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

الشكل (7) معدل نمو التجارة العالمية

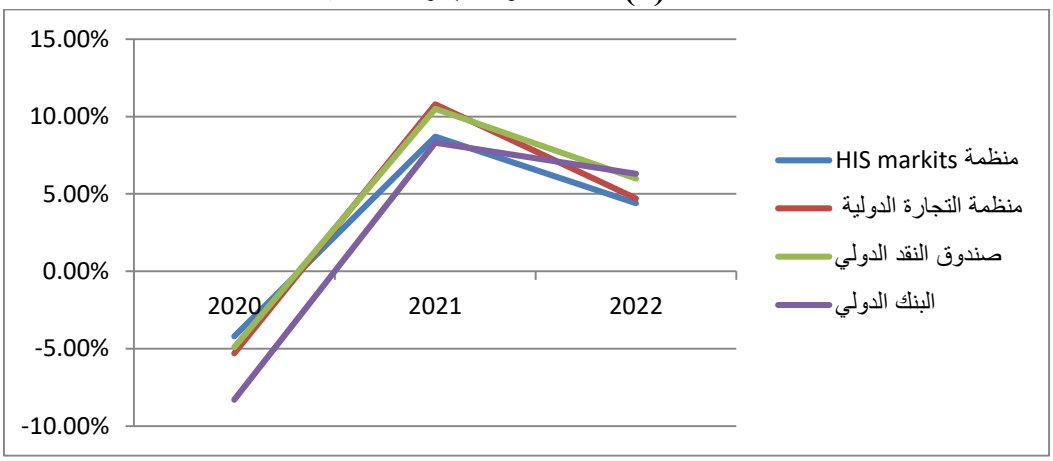

المصدر: من بيانات الجدول السابق، قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ، 2021 ، ص: 64

ب - التجارة الدولية على المدى المتوسط:

من الاشكال والجداول التي تم استعراضها في اعلاه يمكن ان نستنتج ان التجارة الدولية على الامد المتوسط والطويل يتوقع لها ان تبقى مستقرة في حدود ثابتة.

وأن معدل النمو المتوقع في التجارة الدولية للعام 2022 الى العام 2025 يتوقع لها ان تبقى بمستوى نمو ثابت يعادل مستوى النمو في العام 2018 اي ما قبل جائحة كورونا، فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو للربع الأول من عام 2022 4.2٪ وأن يكون أعلى في الدول المتقدمة (4.7%) منه في الاقتصادات الناشئة (3.5%)؛ اعتبارًا من الربع الثاني من عام 2022، يجب أن يبدأ النمو في الدول الناشئة باستمرار يتجاوز النمو في مجموعة الدول المتقدمة ، وبالتالي من المحتمل أن يحدث اللحاق بمعدلات النمو في الدول المتقدمة. ([xxiii])

معدل النمو السنوي للطلب على السلع والخدمات المتوقع للفترة 2021-2030 يساوي 2.8% و 2022-2035 يساوي 2.7% (زيادة + 0.2% و + 0.1% على التوالي). إنه يمثل تعديلًا تصاعديًا في معدل النمو السنوي المركب ، مدفوعًا بشكل أساسي بتعديلات توقعات الناتج المحلي الإجمالي في نموذج GLM والنتائج الأفضل من المتوقع في البداية للأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021 ان يبلغ معدل النمو السنوي المركب المتوقع لحجم التجارة العالمية 2.8% في 2021-30 و 2.7% فوق 2022-35 (زيادة بنسبة + 0.4% و + 0.5% على التوالي.(حيث تتوقع مختلف المنظمات حدوث انتعاش قوي بما يكفي للسماح للتجارة الدولية بالوصول إلى مستويات ما قبل الجائحة بالفعل في عام 2021 ويتوقع ارتفاع معدل النمو السنوي المركب المتوقع حاليًا خلال الفترة 2021-

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

2035 قويًا بما يكفي للتجارة العالمية لتحقيق مسار أعلى لاتجاه ما قبل الجائحة (2011-2019) في الأفق الزمني المتوقع. بحلول عام 2035 ، يجب أن تتجاوز القيمة الحقيقية للتجارة الدولية مستويات 2019 بنسبة + 55%.(بالنسبة للتوقعات لعام 2022 للناتج المحلي الاجمالي، تتوقع جميع المنظمات مستويات نمو أكثر اعتدالًا مقارنة بعام 2021 ، وتتراوح بين 4.4% (4.3% من حيث القيمة الحقيقية) من توقعات GTAS ، و 4.7% من منظمة التجارة العالمية ، و 6.0% من صندوق النقد الدولي و 6.3 من العالم. وبشكل عام ، فإن التقديرات متفائلة لعام 2021 وأكثر تحفظًا لعام 2022. ومن المرجح أن يتم تعديل التوقعات الإيجابية للغاية بشأن معدلات النمو في الأحجام لعام 2022 في الإصدارات القادمة من التوقعات. ([xxiv])

الاستنتاجات:

1- التجارة الدولية تعد مصدر الربح لاقتصادات معظم دول العالم، وتعبر عن جميع أوجه النشاط الاقتصادي والمحرك الرئيسي لنمو الاقتصادي.

2- في أوائل شهر ديسمبر عام 2019، تفشى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية وأعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا في 30 يناير أن تفشي يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة COVIED-19 يوم 11 مارس.

3- سببت الجائحة أضرارًا اجتماعية واقتصادية عالمية بالغة، تضمنت أضخم ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير.

4- بعد تفشي جائحة COVIED-19، أصبحت كل حركات السلع والخدمات شبه مشلولة بين الدول العالم بين الصادرات والواردات، ما شكل صدمة عرض وطلب وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، وجعل الاقتصاد العالمي بجروح خطيرة وعواقب وخيمة أثرت على جميع المجتمعات والأفراد، أدى ذلك إلى تأجيل الأحداث الرياضية والدينية والسياسية والثقافية أو إلغائها، ونقص كبير في الإمدادات والمعدات تفاقم نتيجة حدوث حالة من هلع الشراء، على ضوئها أُغلقت المدارس والجامعات والكليات على الصعيدين الوطني أو المحلي في 190 دولة، ما أثر على نحو 73.5% من الطلاب في العالم.

5- أثرت جائحة COVID-19 على عولمة التجارة الدولية، ولم تتوقف الدول الليبرالية المنخرطة عالمياً، مثل فرنسا وألمانيا، عند إغلاق حدودها أمام المسافرين فحسب، بل ومنعت

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

تصدير أقنعة الوجه، حتى إلى الدول الصديقة. وعندما تحارب كل دولة فجأة من أجل نفسها، تبدو فكرة الاعتماد الدولي المتبادل جديرة بإعادة التفكير. لكن هذه لن تكون نهاية العولمة. ومن المرجح أن يرى العالم نسخة مختلفة من التكامل العالمي من تلك التي عرفناها على مدى العقود الثلاثة الماضية. وما تزال ملامحها بالكاد ملحوظة، لكنها تظل مرئية مع ذلك.

التوصيات:

1- بما أن جائحة COVIED-19، تؤثر بشكل كبير على حياة الناس وسبل عيشهم ويضع ضغطًا شديدًا على الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية. لذلك يشكل التعاون والتنسيق والتضامن الدولي بين الجميع عاملًا أساسيًا للتغلب على هذا التحدي العالمي غير المسبوق.

2- تعزيز السيولة عبر موافقة صندوق النقد الدولي على إنشاء خط جديد للسيولة قصيرة الأجل (SLL) لتقوية الأمان المالي العالمي. ويشكل هذا التسهيل دعمًا مساندًا دوارًا وقابلًا للتجديد للبلدان الأعضاء التي تتميز بسياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية وتحتاج إلى دعم متوسط لميزان المدفوعات على المدى القصير.

3- يحتاج صانعو السياسات إلى اتخاذ عدد من التدابير لضمان تسهيل التجارة الدولية ونقل البضائع، والتخفيف من العواقب المحتملة على المدى الطويل للجائحة، وبخاصة في البلدان النامية.

4- جائحة COVIED-19، تؤثر على العديد من السلع والخدمات اللازمة للحفاظ على العديد من الوظائف في القطاعات الصناعية والتي يعتمد عليها المجتمع الحديث لذا يلزم تعزيز الإنتاج وتوزيع السلع الأساسية اللازمة لاحتواء الجائحة ومكافحتها (مثل الإمدادات والمعدات الطبية) ولتأمين الاحتياجات الأساسية (بما في ذلك الغذاء والطاقة).

5- تحتاج الحكومات إلى اعتماد نهجًا مشتركًا لمعالجة تلك القضايا عبر سلاسل التوريد العالمية لتجنب انهيار اقتصادي واسع النطاق والاضطرابات الحادة في سلاسل الامداد. وفي ظل عدم اتخاذ إجراء عاجل في هذا الصدد، قد يؤدي ذلك الي إعاقة الانتعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة، مما يؤدي إلى تدهور آفاق التنمية المستدامة على المدى الطويل، لا سيما بالنسبة للدول الأكثر فقرًا في العالم.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

المصادر والمراجع:

1- ناظم عبدالله عبد، (2019)، " قياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية مع ايران في إطار أنموذج الجاذبية للفترة 2001-2016 "، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج11 ,ع24.
2- عبدالعزيز عبدالرحيم سليمان ، " التبادل التجاري"، دار الحامد للنشر، ط 2: القاهرة، 2014.
3- عبد المنعم السيد علي، الاقطار النامية ونظام النقد الدولي، القسم الاول، النواحي الاقتصادية الدولية، للخلف الاقتصادي، مطبعة اسعد، بغداد،1975.
4- فؤاد محمد الصقار، " جغرافية التجارة الدولية "، منشأة المعارف: الاسكندرية، ط 5، 2009.
5- جهان محمد عثمان، (2017)، " أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري – دراسة حالة الأردن خلال 1990- 2016"، رسالة ماجستير عير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت.
6- محمد الصوص نداء، " التجارة الخارجية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
7- مغنية موسوس، "أثر تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات دول شمال إفريقيا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016.
8- حليمة معزة، "دراسة تحليلية لواقع الصادرات خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000-2015)"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، جامعة المسيلة، 2017.
9- عبد الوهاب الأمين، "تعزيز تدفقات التجارة بين الدول العربية والدول الأفريقية لتشجيع التعاون العربي- الأفريقي"، دراسة مقدمة للمنتدى الرفيع المستوى حول التعاون العربي-الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، طرابلس، 2010.
10- محمد الأطرش، العرب والعولمة، ما العمل؟ بحث مقدم الى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997.
11- وليد قارة، " التجارة الدولية والاشتراطات البيئية "، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 19، 2018.
12- عثمان محمد عثمان، " وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد28، العدد3، 2020.
13- محمد طلحة الوليد، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، نيسان 2020.
14- معروف الجيلاوي، تأثير المستجدات في توازن الاقتصاد العالمي- فيروس كورونا نموذجا، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد: 14، العدد: 2، 2021.
15- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 2021.
16- قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، 2021.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

17- Baldwin, R,. "The Greater Trade Collapse of 2020: Learnings from the .2008-09 Great Trade Collapse", VoxEU.org, 7 April 2020, p:65
18- Baldwin, R, ed., The Great Trade Collapse: Causes, Consequences and Prospects, A VoxEU eBook, 27 November. (2009). P:25
19- Simola, Heli , Consumption and service sector demand played a key role in the COVID-19 global trade collapse, voxio.org, (2021), p:64
20- Brodzicki, Tomasz, Global Trade Outlook 2022, IHS Markit Global Trade Atlas (GTA). 2022,p:2-3

الهوامـــش :

1 - ناظم عبدالله عبد ، (2019) ، " قياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية مع ايران في إطار أنموذج الجاذبية للفترة 2001-2016 " ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مج11 ,ع24 ، ص ص 400 – 423.

[ii] - عبدالعزيز عبدالرحيم سليمان ، " التبادل التجاري" ، دار الحامد للنشر ، ط 2 : القاهرة ، 2014 ، ص 13.

[iii] - عبد المنعم السيد علي ، الاقطار النامية ونظام النقد الدولي، القسم الاول ، النواحي الاقتصادية الدولية، للخلف الاقتصادي ، مطبعة اسعد ، بغداد ،01975 ص 14.

[iv] - فؤاد محمد الصقار ، " جغرافية التجارة الدولية " ، منشأة المعارف : الاسكندرية ، ط 5 ، 2009 ،ص 14.

[v] - جهان محمد عثمان ، (2017) ، " أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري – دراسة حالة الأردن خلال 1990- 2016" ، رسالة ماجستير عير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة آل البيت.

[vi] - محمد الصوص نداء ، " التجارة الخارجية " ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص11.

[vii] - مغنية موسوس ، "أثر تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات دول شمال إفريقيا" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016 ، ص32.

[viii] - حليمة معزة، "دراسة تحليلية لواقع الصادرات خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000- 2015)"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 18، جامعة المسيلة ، 2017، ص 31.

[ix] - عبد الوهاب الأمين ، "تعزيز تدفقات التجارة بين الدول العربية والدول الأفريقية لتشجيع التعاون العربي- الأفريقي" ، دراسة مقدمة للمنتدى الرفيع المستوى حول التعاون العربي- الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة ، طرابلس ، 2010، ص 25.

[x] - محمد الأطرش ، العرب والعولمة ، ما العمل ؟ بحث مقدم الى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997،ص417

[xi] - وليد قارة ، " التجارة الدولية والاشتراطات البيئية " ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، العدد 19، 2018، ص152.

[xii] - عثمان محمد عثمان، " وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد28 ، العدد3. 2020، ص 28.

[xiii] Baldwin, R,. "The Greater Trade Collapse of 2020: Learnings from the 2008-09 Great Trade - .Collapse", VoxEU.org, 7 April 2020, p:65

[xiv] Baldwin, R, ed., The Great Trade Collapse: Causes, Consequences and Prospects, A VoxEU eBook, - .27 November. (2009). P:25

[xv] Simola, Heli , Consumption and service sector demand played a key role in the COVID-19 global - .trade collapse, voxio.org, (2021), p:64

[xvi] - محمد طلحة الوليد ، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، نيسان 2020،ص 11.

[xvii] - معروف الجيلاوي، تأثير المستجدات في توازن الاقتصاد العالمي - فيروس كورونا نموذجا -، مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد: 14، العدد: 2، (2021)، ص15.

[xviii] - نفس المصدر، ص41.

[xix] - تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 2021 ، ص6.

[xx] - نفس المصدر، ص ص16-20.

[xxi] Brodzicki, Tomasz, Global Trade Outlook 2022, IHS Markit Global Trade Atlas (GTA). 2022,p:2-- .3

[xxii] Brodzicki, Tomasz, The source is mentioned earlier, p:3.-

[xxiii] .p:5 Brodzicki, Tomasz, The source is mentioned earlier,-

[xxiv] - Brodzicki, Tomasz, The source is mentioned earlier, p:5.-